

تجارب دولية في مكافحة ظاهرة الفساد

*International experiences in combating the phenomenon of corruption*قهواجي عبد الحق^{1*}، عباس حمزة²، زايدي أمال³¹ جامعة الجلفة (الجزائر)، ahouadjibdelhak325@gmail.com² جامعة الجلفة (الجزائر)، abbas.hamza@gmail.com³ جامعة الجلفة (الجزائر)، amelzaidi@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/11/14

تاريخ الاستلام: 2025/10/13

ملخص: تنبع أهمية البحث من قيمة الموضوع ذاته، حيث إنه من القضايا الراهنة. لذلك، من المتوقع أن تقدم هذه الدراسة رؤى ومعلومات جديدة لكل من يهتم بمسألة الفساد المالي والهيئات التي تعمل على مكافحته من خلال صياغة القوانين والتشريعات المناسبة للحد من هذه الظاهرة.

تظهر الأهمية الأساسية للدراسة في سعيها لاكتشاف الإجراءات والآليات القانونية التي وضعها المشرع لمكافحة جرائم الفساد. لن يتم ذلك إلا من خلال فهم الاستراتيجية التي اتبعها المشرع لمواجهة هذه الظاهرة المتفشية في الجزائر. ويتطلب ذلك استعراض السياسة الجنائية التي اعتمدها القانون في إطار قانون مكافحة الفساد ومنعه، بالإضافة إلى قانون الإجراءات الجزائية وغيرها من القوانين ذات العلاقة. كما يجب أن نشير إلى دور الآليات الإدارية في تقليل جرائم الفساد ومواجهتها، خاصة في قطاع الوظيفة العامة والمناقصات العامة. ولا يمكننا إغفال الدور المهم للجهات الرقابية المتخصصة وغيرها في الحد من هذه الظاهرة ومواجهتها.

الكلمات المفتاحية: الفساد – مكافحة الفساد – التجربة الدولية

Abstract: The importance of the research stems from the value of the topic itself, as it is a current issue. Therefore, this study is expected to provide new insights and information to anyone concerned with the issue of financial corruption and the bodies working to combat it by formulating appropriate laws and legislation to reduce this phenomenon.

The fundamental importance of the study is demonstrated in its quest to discover the legal procedures and mechanisms established by the legislator to combat corruption crimes. This will only be achieved by understanding the strategy followed by the legislator to confront this widespread phenomenon in Algeria. This requires a review of the criminal policy adopted by the law within the framework of the Anti-Corruption and Prevention Law, in addition to the Code of Criminal Procedure and other relevant laws. We must also point out the role of administrative mechanisms in reducing and confronting corruption crimes, especially in the public service sector and public tenders. We cannot ignore the important role of specialized regulatory bodies and others in reducing and confronting this phenomenon.

Keywords: corruption - combating corruption - international experience.

مقدمة:

أصبح الفساد بشتى أنواعه واقعاً تعيشه دول العالم كافة، سواء أكانت غنية أو فقيرة، متقدمة أو متأخرة. يؤثر الفساد سلباً على الفقراء، حيث يقلل من مستوى الخدمات الاجتماعية التي يقدمها المجتمع، مثل التعليم والصحة والنقل. كما يؤدي إلى تدمير الاقتصاديات الوطنية، لأن تفشيته يقلل من اهتمام الشركات الأجنبية بالاستثمار في البلدان التي تعاني منه. بالإضافة إلى ذلك، يضعف الفساد التنافسية الاقتصادية ويشوه النمو الاقتصادي، ويزيد من الفجوات الاجتماعية.

خلق الله سبحانه وتعالى الكون وجعل له نظاماً دقيقاً يسير وفقه. وقد أرسل رسولاً يدعو إلى قانون يشجع على البناء وينهى عن الفساد بكل أشكاله. (قال تعالى) ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفاً وطمعاً ان رحمك الله قريب من المحسنين ().

تعتبر ظاهرة الفساد واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه الدول، خصوصاً الدول النامية مثل الجزائر. لقد أصبح الفساد يؤثر بشكل كبير على هذه البلدان، ولهذا السبب اهتم العديد من الباحثين ورجال القانون بهذه الظاهرة من أجل إيجاد حلول للتقليل من انتشارها. لقد أكدوا على أهمية إنشاء إطار عمل مؤسسي يهدف إلى معالجة هذه القضية بشكل فعال من خلال خطوات ملموسة تهدف إلى تحديد أسباب الفساد والقضاء عليه وعلى نتائجه بصفة عامة.

إشكالية: كان عنوان بحثنا كالتالي: الطرق القانونية لمكافحة جرائم الفساد في القانون الجزائري، ومن هنا يمكننا طرح السؤال التالي:

- هل توجد طرق قانونية لمواجهة جرائم الفساد في القانون الجزائري؟

قررنا أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تطورت مراحل الفساد المالي في الجزائر؟

- هل للفساد أشكال وأوجه متعددة؟

- ما هي الطرق المستخدمة للحد من هذه الظاهرة؟

الأهداف: دراستنا لهذا الموضوع تسعى لفهم مفهوم الدليل الإلكتروني، وتبسيط الضوء على دوره في الإثبات الجنائي. كما نهدف إلى دراسة فعاليته في إثبات الجرائم الإلكترونية الحديثة، وتأثير هذه الأدلة على قناعة القاضي ومدى اعتبارها دليلاً علمياً موثقاً يمكن الاعتماد عليه في العملية الجنائية.

تتجلى الأهمية العلمية لهذا الموضوع في سعيه لفهم ودراسة ظاهرة جرائم الفساد. يتم ذلك من خلال التعرف على طبيعته وأشكاله وأسباب حدوثه وآثاره. يعود السبب في ذلك إلى أن تحديد المشكلة يمثل المرحلة الأولى لمكافحتها.

أسباب التطرق للموضوع :

- التعرف على القوانين والنصوص في التشريعات الجزائرية والعالمية.

- عرض الإطار المفاهيمي لجرائم الفساد وفهم حقيقته.

- الاطلاع على الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية قبل وبعد الحراك الشعبي.

- دراسة أسباب ومراحل وتجليات الفساد في التشريع الجزائري والعالمي.

لقد دفعنا الاهتمام بموضوع فعالية الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي إلى استكشافه، فهو موضوع جديد نسبياً. من جهة أخرى، نسعى لفهم مدى قدرة القاضي الجزائي على تقييم وإقناع نفسه بالدليل الإلكتروني، حيث ظهرت العديد من المسائل المتعلقة به في الوقت الحالي، خصوصاً أنه جاء في ظل التطور التكنولوجي في نظم المعلومات.

المنهجية: نظراً لطبيعة الموضوع ولتحقيق الأهداف المحددة، قررنا أن نعتمد بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة.

ويهدف منهج دراسة الحالة إلى التعرف على حالة محددة وبأسلوب علمي دقيق.

يعتبر المنهج التاريخي أداة لفهم أسباب العلاقات والتفاعلات المتعلقة بظاهرة الفساد، من خلال تتبع جذورها وتطورها. فالحاضر يعكس الماضي، وبناءً على هذه الفكرة، يتم ربط الحاضر بالماضي من خلال هذه المعالجة التاريخية.

مدخل حول الاطار المفاهيمي لظاهرة الفساد الإداري

تعريف الفساد وخصائصه

لا يمكن لأحد أن ينكر أن الفساد هو ظاهرة غير مقبولة في أي مكان، ومع ذلك، فهي حالة موجودة وتنتشر في كافة أنحاء العالم وتؤثر على جميع المؤسسات بغض النظر عن نوعها. نجد أن الأفراد الذين يمارسون الفساد الإداري ينتمون إلى مختلف المستويات في الهيكل التنظيمي وكذلك إلى فئات اجتماعية وسياسية متنوعة. لتحديد معنى الفساد الإداري بشكل واضح ودقيق وشامل، يجب الإشارة إلى النقاط التالية:

يعد إيجاد تعريف شامل للفساد الإداري أمراً صعباً. ترجع هذه الصعوبة إلى عدة أسباب، منها تعقيد الفساد وتنوع أشكاله وأسبابه، بالإضافة إلى اختلاف الطرق المستخدمة لدراسته وتعدد أنواع التعبيرات عنه وتنوع خلفيات الأفراد المعنيين بنقاشه وتحليله. لذلك، تم تقديم تعريفات عديدة لهذه الظاهرة.

من بين التعريفات المتاحة للفساد الإداري نجد ما يلي:

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه: استغلال السلطة لتحقيق منفعة خاصة. بينما يعرفه البنك الدولي بأنه: سوء استخدام الوظيفة العامة من أجل الربح الخاص.

يتضح أن هذين التعريفين يعتقدان بأن الفساد يقتصر فقط على القطاع العام دون القطاع الخاص. لكن الأدلة المتاحة تشير إلى أن الفساد موجود أيضاً في نشاطات القطاع الخاص، خصوصاً تلك التي تخضع للتنظيم من قبل الدولة. علاوة على ذلك، فقد لا يتضمن سوء استخدام السلطة العامة من قبل المسؤول الحكومي مصلحة شخصية مباشرة، بل يمكن أن يكون لمصلحة حزبه أو عائلته أو أصدقائه.

عادةً ما يحدث الفساد عندما يقبل موظف بدفع أو طلب رشوة أو ابتزاز من أجل تسهيل إنشاء عقد أو إجراء في منافسة عامة. كذلك يحدث عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات بعرض رشاي للحصول على مزايا من السياسات أو الإجراءات العامة لتجاوز المنافسين وتحقيق أرباح تتجاوز القوانين المرعية..

الفساد يمكن أن يظهر من خلال استغلال المنصب العام بدون الحاجة إلى الرشوة. هذا يحدث عندما يتم تعيين أفراد العائلة، أو عندما يتم سرقة أموال الدولة مباشرة، أو من خلال استخدام السلطة بشكل غير صحيح. على سبيل المثال، موظف يقول إنه مريض لكنه يذهب للتمتع بإجازة، أو ممارسات رئيس الدولة الذي يركز على تطوير بلده بشكل غير متناسب مع حجمها أو أهميتها.

مراحل تطور الفساد

تظهر البدايات الأولى للفساد الإداري من خلال تصرفات لا تتبع معايير أو قوانين محددة، وخاصة المعايير التنظيمية والإدارية في سياق الإجراءات المؤسسية. وبالتالي، يعتبر الفساد بمثابة انحراف عن السلوك القويم، ولا يقتصر وجوده على مجتمعات في أوقات معينة. إنه ظاهرة بشرية وزمانية تتفاوت في درجة انتشارها وتأثيرها بين مجتمع وآخر، ومن زمن لآخر. السبب الرئيسي لظهور الفساد يتعلق بالظروف والتحديات التي كان يواجهها المجتمع اليوناني القديم، الذي كان يتعامل مع الرشوة بعقوبة الإعدام وفقاً لبعض القوانين، وقد انتقد سقراط هذا الأمر مشيراً إلى أن الأفراد الذين يفسدون يتم مكافأتهم بترقياتهم في المناصب العسكرية والسياسية بسبب فسادهم.

في إنجلترا، خلال فترة الملكة إليزابيث من عام 1558 إلى عام 1603، تجاهلت الملكة انتشار الابتزاز المالي في المناصب الرسمية كسبب لعدم زيادة الرواتب. وكان من أشكال الفساد أن أمين صندوق الحرب يتلقى 16000 جنيه سنوياً بجانب راتبه، حيث يقوم بالإبقاء على أسماء الجنود الذين توفوا في قوائم الجيش، ويحتفظ بمخصصاتهم لنفسه، كما أنه يبيع الملابس المخصصة لهم. وفي إيطاليا خلال عصر النهضة، انتشر الفساد بشكل واسع في الدوائر الحكومية، وكانت سمعة المحاكم سيئة بسبب كثرة صور الفساد الإداري ورشوة الموظفين فيها..

كان لويس الرابع عشر، ملك فرنسا، يظن أن كل شخص قابل للرشوة، وهذا يدل على الفساد الذي كان سائداً في وقته. ولأن القوانين الأوروبية تتيح للشركات دفع الرشاوى للحصول على عقود خارجية وخصمها من الضرائب المستحقة، تأثرت الشركات الأمريكية سلباً. فالقانون في الولايات المتحدة يعتبر دفع الرشاوى جريمة يعاقب عليها.

تجارب خاضتها دول في مكافحة الفساد

ظاهرة الفساد

مع ازدياد ونمو ظاهرة الفساد، أصبحت الآراء الفكرية والنظرية حول هذا المفهوم متنوعة. وقد ظهرت طرق متعددة لتعريفه، يمكن تلخيصها كما يلي:

1. المدخل الأخلاقي: يراها البعض كظاهرة تهتم بالقيم والسلوكيات، حيث يتجلى الفساد في ممارسات سلبية وضارة تستوجب الوقاية والعلاج والمكافحة بكافة الطرق والأساليب الممكنة.

2. المدخل الوظيفي: يعرفه البعض بالمقاربة العملية أو التبريرية. وفقاً لهذا المدخل، لا يعتبر الفساد الإداري بالضرورة خروجاً عن القيم السائدة، بل هو انتهاك لقواعد العمل وإجراءاتها واشتراطاتها وقوانينها. ينشأ هذا الانحراف نتيجة لمجموعة من الأسباب، مما يؤدي إلى خرق القوانين المعمول بها في النظام الإداري.

3. المدخل الثقافي: ضمن هذا الإطار، يمكن أن يُرى الفساد الإداري كظاهرة لها أبعاد متعددة، وأسباب عديدة ونتائج مختلفة. ويمكن أن تعكس هذه الظاهرة طابعاً منظماً يتيح لها الاستمرار والتجذر، مما يؤدي إلى ظهور نظم فرعية فاسدة وفق المعايير الأخلاقية أو الوظيفية.

4. المدخل الحضاري: يرتبط الفساد برؤية حضارية تشمل جميع مكوناته السياسية والثقافية والقيمية والاجتماعية والسلوكية. ومن المفترض أن الفساد الإداري يُعتبر ظاهرة معقدة تتعزز من خلال التخلف، حيث تساهم الممارسات الفردية والجماعية في اتخاذ قرارات تنقصها الكفاءة، لذا لا تسهم في التقدم على المستوى العام أو الخاص.

هناك أيضاً مدخل خامس يبرز بأهميته ويستحق التعمق فيه، وهو يركز على الفساد الإداري في الوظيفة العامة العليا فقط. يستغل الأفراد المناصب الرفيعة لتحقيق المكاسب المادية والوجاهة الاجتماعية، مع تقديم الفوائد للأصدقاء

والأقارب دون أي اعتبار للأخلاق. يعتمد هذا المدخل على قناعة مفادها أن هذه المناصب الرفيعة مؤقتة وزائلة، حيث تنتهي مع انتهاء فترة الوزارة في الحكم..

الجهود المتخذة من طرف المنظمات الدولية في مكافحة الفساد

يمكن أن تتعاون المؤسسات الوطنية مع تلك الإقليمية والدولية للحد من الفساد الإداري، خاصة وأن هذه المشكلة أصبحت ظاهرة عالمية متعددة الأوجه. يجب أن تكون الجهود الوطنية في مكافحته فعالة، مستخدمة طرق وآليات متنوعة تضم جوانب متعددة. هذه الجوانب تشمل الجانب الاقتصادي الذي يتمثل في تحسين الأجور، تقليل البطالة، ورفع مستوى المعيشة. كما ينبغي النظر في الجانب الاجتماعي والثقافي من خلال ترسيخ نظام قيم سليم، ومواجهة العادات والتقاليد الفاسدة التي قد تفتح المجال لظهور الفساد الإداري. بالإضافة إلى ذلك، يلزم تعزيز البعد المؤسسي من خلال تقوية المؤسسات القضائية والمزيد من تطوير هيئات الرقابة الشعبية، وزيادة المساءلة، وتعزيز دور الإعلام في الرقابة.

يجدر بالذكر أن المؤسسات والمنظمات الوطنية والدولية التي يمكنها المساهمة في مكافحة الفساد الإداري تشمل العديد من الجهات.:

الجهود المحلية: تشمل تأسيس عدد من الكيانات التي تعمل محلياً وتكرس جهودها لمكافحة جميع أشكال الفساد. يمكن تلخيص أنشطة هذه الكيانات بالنقاط التالية:

1. **منظمات ناتجة عن السلطة المحلية :** في إطار هذه الكيانات، يمكن تفعيل دور الموظفين والمواطنين في عمليات الرقابة، مما يساعد على تعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على المال العام ومتابعة كيفية إنفاقه في المشاريع المتنوعة. كما يُمكن أن تُطالب هذه المنظمات بالشفافية الأكبر في عرض المعلومات الخاصة بأعمالها، بالإضافة إلى ميزانياتها ومشاريعها بشكل صادق وأمين، فضلاً عن تقديم الإحصائيات الضرورية للهيئات المدنية لتعزيز الثقة بين هذه المنظمات والمجتمع..

2. **منظمات المجتمع المدني:** تلعب هذه التنظيمات دوراً مهماً في الكشف عن حالات الفساد الإداري ومتابعتها، حيث تقوم بجمع المعلومات حولها وتقديمها بدقة وشفافية، مما يسمح للجمهور والجهات المسؤولة بالاطلاع عليها ومعالجة القضايا. من الأمثلة على منظمات المجتمع المدني، هناك وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة، جمعيات الدفاع عن حقوق المستهلكين، جمعيات حماية البيئة، وجمعيات مكافحة الفساد.

3. **منظمات و أفراد القطاع الخاص:** ينبغي على القطاع الخاص أن يظهر نموذجاً إيجابياً يمكن تجسيده من خلال أخلاقياتها وانخراطها في مسؤولياتها الاجتماعية بشكل أكبر.

د. **منظمة الوحدة الاقتصادية وجامعة الدول العربية:** على المستوى الإقليمي، يمكن للدول والمؤسسات التعاون ضمن مجموعات لمكافحة الفساد الإداري في المنطقة من خلال اتفاقيات ثنائية أو جماعية. هذا يعكس رغبة هذه الدول في تحسين سبل تحقيق مصالح المنطقة وسكانها. من الجدير بالذكر أنه يتم اقتراح إنشاء منظمة عربية لمكافحة الفساد على غرار منظمة الشفافية الدولية.

الجهود العربية: بذلت الدول العربية عدة محاولات لمكافحة الفساد الإداري، يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- عقد مؤتمر وزراء الداخلية العرب عام 1987.

- تنظيم مؤتمرات للمنظمة العربية للتنمية الإدارية في القاهرة عام 1999، حيث تم تخصيص حلقة كاملة لموضوع الفساد، تلتها مؤتمر في بيروت عام 2002.

- عقد بعض الفعاليات في الجامعة العربية؛
- إصدار وثيقة الإسكندرية عام 2004 التي وضعت رؤية عربية شاملة حول قضايا الإصلاح وأولوياتها، واشتملت على عدة محاور للإصلاح؛
- اعتماد وثيقة تطوير وتحديث والإصلاح التي اتفقت عليها القمة العربية في تونس عام 2004...

الخاتمة:

قامت دراستنا بالتركيز على أن الفساد الإداري يشكل تهديدًا للأجهزة الإدارية. واستعرضنا الأسباب التي تدفع إلى هذه الظاهرة وطرق التعامل معها، مستندين إلى بعض التجارب المحلية والدولية التي تمتلك خبرات في هذا المجال. وخلصنا إلى أن الفساد الإداري لا يقتصر فقط على إهدار المال العام، بل يؤثر أيضًا على القيم الأخلاقية وآداب العمل، مما يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة وتدهور أدائها. تصبح المشكلة أكثر تعقيدًا عندما تتعلق حياة قطاعات كبيرة من المجتمع بدخول غير قانونية ناتجة عن الفساد، إذ يتم تنظيم حياتهم اليومية مثل السكن والتعليم والرعاية الصحية بناءً على هذه الأموال، مما يجعل من الصعب على هذه الفئات إدارة شؤون حياتها بناءً على الدخول الحقيقية.

المراجع:

1. السالم، عبد الله بن عبد الكريم، (2010). "نحو تأسيس ثقافة تنظيمية تحارب الفساد الإداري في المنظمات العامة". مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلد 28 (ع 1).
2. بوكحيل، حكيمة، (2016). "دور هيئة الأمم المتحدة في مكافحة الفساد الإداري". مجلة دراسات، جامعة الأغواط، (ع 46)،
3. صبيح، أحمد مصطفى، (2016). الرقابة الإدارية والمالية ودورهما في الحد من الفساد الإداري. مصر: مركز الدراسات العربية.
4. قبالي، أمال. "الفساد الإداري ودوره في تفشي البطالة". ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي حول استراتيجية 16 نوفمبر 2011 - الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،
5. Booth, C. Segon. M and O'Shannassy, T. (2010). "Managerial Perspectives of Bribery and
6. Corruption in Vietnam". International Review of Business Research Papers, World Business Institute, Vol. 6, (1)